

حكم

باسم الشعب اللبناني
 إنّ محكمة الجنائيات في جبل لبنان ،
 المؤلفة من الرئيس فيصل حيدر ،
 والمستشارين ناظم الخوري وساندرا القسيس ،

بعد الإطلاع على الأوراق كافة ،
 ولدى التدقيق والمذكرة ،

تبين أنّه بموجب مضبوطة الاتهام الصادرة عن الهيئة الإتهامية في
 جبل لبنان برقم 2015/2297 تاريخ 2015/11/24 ، وبموجب إدعاء
 النيابة العامة الإستنافية في جبل لبنان تاريخ 2015/12/8 ، أحيل أمام
 هذه المحكمة ،
المتهم :

ر ٢٤٢٦ - جان ميشال ديب ، والدته لطيفة ، مواليد 1973 ، لبناني ،
 أوقف احتياطيًا بتاريخ 2014/11/26 ووجهًا بتاريخ 2014/12/3 ،
 ولا يزال موقوفاً ،
 ليحاكم بجناية المادتين 549 و 569 من قانون العقوبات وبجنحة المادتين
 72 و 73 من قانون الأسلحة ،

وبنتيجة المحاكمة العلنية

تم سوق المتهم جان ديب من السجن ومثل مخفورا دون قيد
 وحضرت عنه المحامية رضى الحاج عن المحامية ريتا مقصود ،
 وحضر المحامي جوزف نعيمة عن المحامية عليا المعلم عن المدعين
 جوزف روحانا وتيريز نمر ،

وقد تلية مضبوطة الاتهام وكافة التحقيقات الأولية والإستنافية وسائر
 أوراق الدعوى ووضعت قيد المناقشة ،

وباستجواب المتهم جان ديب في جلسة المحاكمة المنعقدة بتاريخ
 2016/7/1 اعترف بما اسند اليه وأكد ان اقواله الاولية والاستنافية هي
 صحيحة ، وبالاستماع الى الشاهد الدكتور فؤاد طحان أكد ان المتهم جان
 ديب اتى اليه لمرة واحدة وكان في حالة توتر وحزن ويعاني من
 اضطراب في النوم وصعوبة بالتركيز الا ان الشاهد المذكور أكد ان حالة
 المتهم لا تؤثر على الادراك والارادة ،

وتراجع ممثل النيابة العامة في الجلسة الأخيرة وطلب تطبيق مواد الاتهام
 والمواد المذكورة بها بحق المتهم جان ديب ، ولم يطلب المتهم جان ديب
 شيئاً ،

مسك

٦١٦ / ٧٧

ر ٢٤٢٦

AB

٤٨

بناءً عليه

أولاً: في الوقائع

ثبتت المحكمة من سائر أوراق الدعوى والتحقيقات التي جرت ومن مجريات المحاكمة الجنائية ما يلي من وقائع:

انه بتاريخ 2014/11/25 اتصلت دورية من مخابرات الجيش تفيد عن عثور جثة امرأة مرمية في محلة نهر ابراهيم مطروحة تحت الطريق وتبيّن انها تعود للمغدورة نسرين جوزف روحانا فتم تكليف الطبيب الشرعي الياس سعادة لمعاينة الجثة وتم تسليم تقرير يتضمن ان الجثة مصابة بفجوة في العين اليسرى على اثر دخول طلق ناري فيها وجرح بكفها مكان دخول طلق ناري آخر وان سبب الوفاة هو تلف ونزيف داخل الدماغ ، وانه بتاريخ 2014/11/26 تم تسليم المتهم جان ديب لادامه على خطف وقتل زوجته بواسطة مسدس حربي في منطقة نهر ابراهيم ، وانه بتاريخ 2014/12/8 تقدم المدعى ع نسرين جوزف روحانا وتيريز نمر والذي المغدورة نسرين روحانا بدعوى متذمرين صفة الادعاء الشخصي ضد المتهم جان ديب بجرائم خطف وقتل ابنتهما المغدورة ،

وبالتحقيق الاولى مع المتهم جان ديب اعترف باقامته على قتل زوجته وافاد انه اقترن بها سنة 1995 وانجبت منه ابنة تبلغ ثلاثة عشر سنة من العمر وابناً عمره ثمان سنوات وبدأت الخلافات بينه وبينها منذ شهر ايار سنة 2014 وذلك بعد ان اعترفت له خطياً انها كانت على علاقة غرامية مع المدعي جورج حنا منذ سنة 2001 حتى سنة 2011 وتركت منزلها الزوجي منذ ذلك الحين وهو بقي مع اولاده في المنزل في مستيتا كما وان المغدورة نسرين روحانا ادعت بوجه زوجها بجرائم التهديد بالقتل وتعاطي المخدرات فتوكى عن الانظار وقد استحصلت على قرار من قبل قاضي الامور المستعجلة في المتن قضى بمنعه من التعرض لزوجته وبنفقة اسبوعية قدرها 200 ألف ليرة لبنانية وتعويض قدره عشرة ملايين ليرة لبنانية ومنذ تاريخ مغادرته زوجته المنزل بدأت تراوده افكار بقتلها وكان يلمح لاولاده عدة مرات انه سوف يقدم على قتلها وكانا يطلبان منه ان يدعها وشأنها كما انه اعلم خمسة من اصدقائها بنيتها قتلها وانه بتاريخ 2014/11/25 استيقظ عند الساعة الخامسة فجراً وتوجه الى محلة الدورة وبحوزته مسدساً حربياً يوجد بداخله اربعة طلقات وسكين مطبخ صغير وقصد منزلها وعمل على ملاحقتها خفية بعد ان صعدت الى سيارتها نوع جيب فيتارا للتوجه الى مكان عملها المعتمد في مجمع الـ A B S في الاشرفية ولدى وصوله المجمع شاهد زوجته تركن سيارتها في الموقف والتقت بصديقتها نتالي بطيس وتوجهت برفقتها الى داخل المجمع وعند وصولهما بالقرب من سيارته ترجل منها وقام بشهر مسدسه نحو زوجته

ثانياً : في القانون

حيث ان الهيئة الاتهامية في جبل لبنان اتهمت المتهم جان ديب بجرائم الخطف سندًا للمادة 569 عقوبات اضافة الى جريمة القتل عمداً سندًا لاحكام المادة 549 عقوبات ،

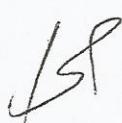
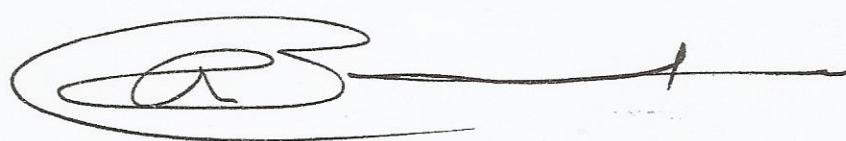
وحيث ان القانون يعطي المحكمة الحاضرة حق تغيير الوصف المعطى في مضبوطة الاتهام لا بل يلزمها باعطاء الواقع ذاتها الوصف القانوني الصحيح والملائم ،

وحيث يتبيّن من تسلسل وقائع القضية كما تظهر من اوراق الملف وكما عرضتها المحكمة الحاضرة ان المتهم جان ديب اجبر زوجته على الصعود الى سيارته وانطلق بها الى محلة نهر ابراهيم بقصد قتلها وبالتالي ان الخطف في الحالة الحاضرة لم يكن غاية في ذاته بل كان الوسيلة المؤدية الى النتيجة المتواخدة وهي قتل الزوجة ، وترى المحكمة وبالتالي انه اذا كان الخطف ليس غاية في ذاته بل الوسيلة المؤدية الى النتيجة المتواخدة وهي القتل فلا يعود بالامكان القول بحصول جريمتين مختلفتين الخطف والقتل بل ان الفعل الجرمي يكون منطبقاً على احكام القتل عمداً دون سواه نظراً لظروف القضية الراهنة ، فيقتضي وبالتالي ابطال التعقبات بحق المتهم جان ديب من جرم المادة 569 عقوبات لعدم تحقق العناصر الجرمية بحق هذه الجهة ،

وحيث انه ومن جهة اخرى ثبت للمحكمة وبصورة واضحة وجازمة وباعتراف المتهم جان ديب نفسه ان هذا الاخير اقدم على قتل المغدورة زوجته نسرين روحانا باطلاق النار عليها من مسدسه الحربي غير المرخص ،

وحيث انه بنتيجة ذلك ان المتهم جان ديب احيل من قبل الهيئة الاتهامية في جبل لبنان ليحاكم امام محكمة الجنابات بجريمة قتل المغدورة نسرين روحانا عمداً ، الجنابة المنصوص عليها في المادة 549 من قانون العقوبات ،

وحيث ان القتل هو اعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته وان هذا الجرم يتطلب ركناً مادياً قوامه فعل الاعتداء على الحياة والنتيجة التي تتمثل في وفاة المجنى عليه والعلاقة السببية التي تربط بينهما كما وان للقتل ركنه المعنوي الذي يتخذ صورة القصد الجنائي فيكون القتل اما عمداً واما قصدياً ،



عندما هربت صديقتها وارغم زوجته على الصعود داخل سيارته بالفوهه
واثناء الطريق اعلمها انه سوف يقوم بقتلها في محله نهر ابراهيم وفي
منعطف ضيق على الطريق توقف سيارة شحن امامه فحاولت عندها
المغدوره الهرب بعد ان حاولت نزع المسدس من يده فقام بتقليم المسدس
واطلق النار عشوائياً باتجاه ظهرها وعمل بعدها على ادخال رجلها داخل
السيارة فقالت له "خلص انا مت" عندها امسك رأسها الى الوراء واطلق
النار في عينها اليسرى ففارقت الحياة وقام بسحبها كورقة كلينكس حسب
اقواله ودفعها نحو المهوار باتجاه النهر ومن ثم غادر المحله وتوجه الى
منزله في مستيتا حيث كانت والدته فاعلمها انه اقدم على قتل زوجته
فاحضرت له والدته منشفة ليقوم بالاستحمام واستبدال ملابسه الملطخه
بالدماء وبعدها اتصل بعنصر من عناصر مخابرات الجيش واعلمه بما
فعل وسلم نفسه ،

وبالاستماع الى افاده المدعوه ناتالي بطيسن صديقة المرحومة نسرين
روحانا افادت انها كانت تشاهد المغدوره تحضر احياناً الى العمل وأثار
الضرب ظاهرة عليها وعلمت انها تركت المنزل بعد ان قام زوجها
بضربها وذلك منذ خمسة اشهر وكانت تخبرها المغدوره ان زوجها عاطل
عن العمل ويستدين منها المال ويعاطي المخدرات وانها ادعت ضده بهذا
الجرم وهرب من المنزل لمدة شهر ومنعها من رؤية اولادها وكان
يحرضهما عليها ،

وفي التحقيقات الابتدائية كرر المتهم جان ديب اقواله السابقة مضيفاً ان
العلاقة بين المغدوره نسرين روحانا والمدعوه [REDACTED] ابتدأت من العام
2001 وانها اخبرت المتهم جان ديب ان [REDACTED] و[REDACTED]
الذكرى الأولى [REDACTED] و[REDACTED] باربع سنتين و[REDACTED] [REDACTED]
النفقة في الطول [REDACTED] [REDACTED] من العروض [REDACTED] [REDACTED]
[REDACTED]

1 - [REDACTED]

وقد تأيدت هذه الواقعه بالأدلة التالية:

- بالإدعاء العام والشخصي والتحقيقات الأوليه والإستطاقه
- بأقوال المدعين والشهود وباقوال واعترافات المتهم جان ديب في
التحقيقات الاوليه والابتدائية وامام المحكمة في الاستجوابات التمهيدية
وامام هيئة المحكمة مجتمعة ،
- بالتقارير الطبية المبرزة في الملف ،
- بمجمل الأوراق وبإجراءات المحاكمة ،

[Signature]

[Signature]

[Signature]

وتتص المادة 549 من قانون العقوبات على ما مفاده انه يعاقب بالاعدام على القتل قصدا اذا ارتكب

1- عمدا اي التفكير الهدى في الجريمة قبل التصميم عليها وتنفيذها ويشترط في هذه الحالة ان يفكر الجاني بهدوء وسيطرة على نفسه وان ينتهي الى التصميم على ارتكاب الجريمة بعد تقليل الامر على وجوهه المختلفة ،

(.....)

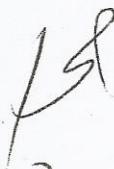
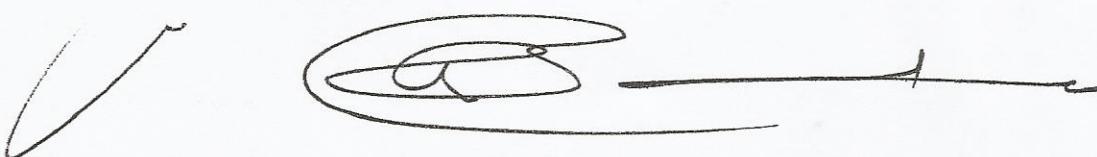
2- او تمييذا لجانية او لجنة او تسهيلا او تنفيذا لها او تسهيلا لغفار المحرضين على تلك الجانية او فاعليها او المتدخلين فيها او للحيلولة بينهم وبين العقاب ،

وحيث انه من المسلم به فقهها واجتهاها وقانونا ان العمد يتطلب توافر عنصرين الاول معنوي والثاني مادي زمني ويتمثل العنصر المعنوي بالتصميم على ارتكاب الجريمة بعد رؤية وتفكير هاديء فيطمئن الجاني الى تنفيذ ما عقد العزم عليه وهذا يعني ان يكون الجاني امعن فكره فيما عزم عليه وقلب اموره ورتب وسائله وقدر عواقبه ثم اقدم على فعله بهدوء وتراو ،اما العنصر المادي الزمني فيقصد به مرور فترة من الزمن بين انعقاد العزم على ارتكاب الجريمة وبين الاقدام على تنفيذها بحيث يتاح للجاني الفرصة الكافية للتروي والتفكير الهدى في ارتكابها وهذه الفترة الزمنية لا تحدد بوقت ثابت بل تطول او تقصر تبعا لظروف كل قضية على حدة يعود لمحكمة الموضوع تقديرها ،

وحيث يقتضي تحديد الوضع القانوني للمتهم المذكور استنادا الى ملابسات القضية السابقة للحادث والمعاصرة له ،

وحيث ثبت للمحكمة ان المتهم جان ديب تزوج في العام 1995 من المغدورة نسرين روحانا وقد رزق منها بطفلين وان المتهم في العام 2003 شك بوجود علاقة غرامية بين زوجته المغدورة وشخص آخر وهو ايضا كان على علاقة مع فتاة اخرى فبدأت المشاكل بينهما وبدأ المتهم جان ديب يعنف زوجته ويضربها حتى فررت المغدورة نسرين من منزلها في العام 2013 لمدة اسبوع ثم عادت اليه بعد تدخل المصلحين ولوعد المتهم بعدم التعرض لها بالضرب مجددا ،وانه بعد عودة الزوجة الى منزلها الزوجي اخذ المتهم جان ديب بتهديدها بقتلها تارة وتارة اخرى اخذ يضربها ضربا مبرحا حتى تقدمت بحقه بادعاء امام مفرزة الجديدة القضائية في النصف الاول من العام 2014 لاقدامه على ضربها وتعنيفها ومحاولته قتلها الا ان المتهم المذكور توارى عن الانظار وانه في هذه

الاثناء كان المتهم جان ديب قد طرد من عمله واصبح عاطلا عن العمل
وانقل للعيش في مستينا جبيل، وانه منذ شهر ايار من العام 2014 تفاقمت
الخلافات بين المتهم جان ديب وزوجته بعد ان اعترفت له هذه الاخرية
خطياً انها كانت على علاقة غرامية مع المدعو [REDACTED] منذ سنة 2001
وحتى العام 2011 اي في فترة كانت لا تزال تقيم معه وانه 2014/6/2
انتقلت المغدورة نسرين للعيش في منزل ذويها في الدورة وقد صدر عن
قاضي الامور المستعجلة قراراً قضى بحضانة الاولاد وبنفقة اسبوعية
للزوجة وبتعويض لمصلحتها، وانه منذ تاريخ مغادرة الزوجة المغدورة
المنزل الزوجي وعلى اثر الشكاوى المقدمة بوجه المتهم جان ديب بدأت
تراود المتهم المذكور افكاراً بقتلها وكان يلمح لاولاده عدة مرات انه سوف
يقدم على قتلها وكانت يطلبان منه ان يدعها وشأنها كما انه اعلم خمسة من
اصدقائها بنيتها بقتلها، وان المتهم جان ديب طيلة الفترة الممتدة من شهر
حزيران وحتى يوم ارتكابه جريمته كان يراقب المغدوره وتحركاتها فكان
يعلم ساعة خروجها صباحاً من منزل ذويها وتوجهها الى مركز عملها في
الاشرفية داخل مجمع الابس وعودتها منه، وانه يوم 2014/11/23
ابلغ المتهم ولديه بعزم على قتل والدتها وعاد وأكد لها ذلك بتاريخ
2014/11/24 وانه يوم 2014/11/25 نهض المتهم جان ديب من فراشه
وهو مدرك لكل خطوة يقوم بها وقبل ولاده واعلمهما ببدء عملية تنفيذ القتل
وغادر منزله حوالي الساعة السادسة والنصف صباحاً ووصل الى منزل
ذوي المغدورة في منطقة الدورة حوالي الساعة السابعة النصف صباحاً
وانتظر حتى الساعة التاسعة والخمسة وعشرين دقيقة لحظة نزول
المغدورة الى الطريق العام حيث استقلت سيارة والدها وانطلقت الى مركز
عملها الكائن في الابس الاشرفية وهو يسير خلفها عن بعد وعندما
ترجلت المغدورة من السيارة والتقت بصديقتها ترجل المتهم من سيارته
بسرعة ولقم مسدسه التركي الصنع الذي استحضره معه من المنزل
وصوبه باتجاه رأسها فهربت صديقتها فيما اجبر المتهم زوجته المغدورة
بالصعود الى السيارة فامتثلت وبعد وقت قصير بدأ يتحدث مع زوجته
بهدوء وهو يحمل المسدس بيده وطلب ان ينزع الخرطوشة من بيت النار
ففعل واكملا طريقهما حتى اعلمها انه متوجه الى محلة نهر ابراهيم وفي
الطريق تعطلت شاحنة امام سيارة المتهم فحاولت المغدورة الهرب ، فلقم
المتهم مسدسه مجدداً واطلق منه رصاصة اصابها في ظهرها للجهة
اليمنى للكتف وترجل من السيارة بعد ان سقطت رجل المغدورة خارج
السيارة وادخلهما ثم عاد مجدداً الى السيارة وشاهد المغدورة تتحرك
وتتمتم " خلس مت " فرد رأسها الى الوراء واطلق النار على عينها
اليسرى ففارقت الحياة على الفور واكملا الجاني طريقه ووصل الى مهوار
فترجل من السيارة وسحب جثة المغدورة نسرين روحانا من السيارة
"كورقة كلينكس " (كما ادى في استجوابه) باتجاه هوة عميقه تنتهي في
جري نهر ابراهيم ظناً منه بان الجهة ستصل الى النهر ومن ثم وصل الى



منزله في مستيتا وهو ملطف بالدماء حيث شاهدته والدته ودخل الى الحمام واستحمل ثم خرج بعد ان بدأ ثيابه وترك السيارة تحت المنزل والمسدس بداخلها وسلم نفسه الى المخابرات واعترف بفعلته مكرراً كل الواقع المذكورة اعلاه مضيفاً امام قاضي التحقيق ان علاقة نشأت بينه وبين امرأة أخرى كما ان علاقة جنسية جمعت زوجته المغدورة منذ العام 2001 بالمدعى [] وان زوجته اخبرته لاحقاً ان اول

تموضحاً ايضاً انه كان يتعاطى المخدرات من نوع الكوكايين ،مع الاشارة ان الدكتور فؤاد طحان الذي عاين المتهم لمرة واحدة اكد ان وضعه النفسي ليس من شأنه ان يفقده الادراك والارادة ،

وحيث انه من خلال كافة المعطيات المتوافرة في الملف توافر وجود الدليل الكافي والاكيid للقول بان المتهم جان ميشال ديب اقدم على قتل المغدوره زوجته نسرين روحانا عمدأً على الوجه المعروض بدقة اعلاه وفعله لهذه الجهة ينطبق على الجناية المنصوص والمعاقب عليها بمقتضى احكام المادة 549 من قانون العقوبات ،الامر الثابت بالإدعاء العام والشخصي والتحقيقات الأولية والإستنطاقية وبأقوال المذعين والشهود وبأقوال واعترافات المتهم جان ديب الصريحة في التحقيقات الأولية والابتدائية وامام المحكمة في الاستجوابات التمهيدية وامام هيئة المحكمة مجتمعة ، وبالتقارير الطبية المبرزة في الملف وبجمل الأوراق وبمجريات المحاكمة،

وحيث انه وتبنا لما تقدم ،بالنظر لسائر معطيات الملف والظروف
التي رافقت الفعل الجرمي الذي اتاه المتهم جان ديب لا سيما في ظلّ ،
علاقة زوجية طويلة ومتواترة تخللتها الشكوى القضائية العديدة بينهما
وفي ضوء اعتراف الزوجة الخطى لزوجها المتهم جان ديب باقامتها
لعلاقة غرامية مع شخص آخر غير المتهم في وقت كانت لا تزال مقيدة
معه وفي ضوء اخبار الزوج عن ادق التفاصيل عن علاقتها الجنسية مع
صديقاتها وفي ضوء تعاطي الزوج المتهم جان ديب المخدرات من نوع
الكوكايين ووضعه النفسي المتواتر ، ترى المحكمة منح المتهم المذكور
الاسباب التخفيفية سندا للمادة 253 من قانون العقوبات ،علمًا ان الظروف
المذكورة اعلاه لا تؤلف عنصر الاستفزاز المنصوص عليه في المادة 252
من قانون العقوبات ،

وحيث أنّ فعل المذعى عليه جان ديب اضافة الى ما جاء اعلاه
لجهة إقدامه على استعمال مسدس حربي غير مرخص وسجين يشكل

الجناح المنصوص والمعاقب عليها بمفهومي المادتين 72 / 1 و 59 من
قانون الأسلحة ،

لهذه الأسباب

وبعد الاستماع إلى مطالعة النيابة العامة ووكلاه الدفاع
تحكم المحكمة بالإجماع:

أولاً: ببطلان التعقيبات بحق المتهم جان ميشال ديبل من جرم المادة 569
من قانون العقوبات لعدم تحقق العناصر الجرمية بحقه ،
ثانياً: بتجريم المتهم جان ميشال ديبل بالجناية المنصوص عليها في المادة
549 من قانون العقوبات وإنزال عقوبة الإشغال الشاقة المؤقتة بحقه مدة
خمسة وعشرين سنة بعد التخفيف سندًا لاحكام المادة 253 عقوبات

على ان تحسب له مدة توقيفه ،

ثالثاً: بإدانة المدعى عليه المذكور بجناح المادتين 72 و 73 من قانون
الأسلحة وبحبسه مدة سنة سندًا لها بعد الادعام ،

رابعاً: بإدغام العقوبات المذكورة أعلاه على أن تطبق بحق المتهم المذكور
العقوبة الجنائية بحقه كونها الأشد وهي الواردة في البند ثانياً ،

خامساً: بائزام المتهم المذكور بان يدفع للجهة المدعية مبلغ مئتي مليون
ليرة لبنانية كتعطيل وضرر ،

سادساً: بتدرير المتهم الرسوم والمصاريف كافة، وبمصادرة المسدس
المضبوط ،

حکماً وجاهياً بحق المتهم ديبل صدر وأفهم علناً بحضور ممثل النيابة
العامة في بعدها بتاريخ 2017/2/3 ،

الرئيس/ حيدر

المستشار/ الخوري

الكاتب

٢٠١٧